المَبحث الثَّانِي الدَّعاوي المُعاصرة لاشتمال «الصَّحيحين» على إسرائيليَّات

ظَهَرت دعوىٰ تَسرُّبِ الإسرائيليَّات إلىٰ الدِّين واختلاطها بالأحاديث النَّبوية في وقتٍ مُبكِّر مِن عمرِ الإسلام، علىٰ يَدِ بعضِ رؤوسِ النَّجَهُم، والَّذين حَشَدوا كلَّ فِريةِ يَرمون بها هدمَ أصولِ أهل السُّنَةِ؛ كانَّهامهم لبعضِ الصَّحابة فَهُ بنسبةِ ما يَسمعونه مِن مَعارفِ أهل الكتاب إلىٰ سُنَّة النَّبي ﷺ.

ولعَلَّ مُقدَّمهم في هذه الجرأةِ المَقينةِ بِشِرٌ المرَّيسي (ت٢١٨هـ)، حيث كان يُعلن بهذا في مُناظرتِه لأهلِ السُّنة، فلم يَكُن مِمَّن يُبالي أن يجد شيئًا يُعفيه مِن إقامةِ الحُجَّةِ عليه مِن سُنَّةٍ قائمةٍ، إلَّا أسرعَ يُلوِّح به في وجهِ مُناظِره، ولو كان باطلًا يَكَبُّه علىٰ مِنْخَرَبُه في أوحالِ الزَّندقةِ!

وفي تقرير هذه البليَّة عليه، يقول عثمان بن سعيد الدَّارمي (ت ١٨٠ه) في معرض ردِّه عليه طعنه في السُّنن بمحض الهوئ: «.. وكذلك ادَّعيتَ علىٰ عبدِ الله بنِ عمرو بن العاص ﷺ وكان مِن أكثرِ أصحابِ النَّبي ﷺ روايةً عنه، مَعروفًا بذلك، فرَّعت أنَّه أصابَ يوم البرموك زامِلتين مِن كُتب أهل الكتاب، فكان يُويها للنَّاس عن النَّبي ﷺ فكان يُقال له: لا تُحدُّثنا عن الزَّاملتين .. هُذَا اللهُ الل

وقد انبتَّ هذا القولُ عن أن يَصِل إلىٰ قناعةِ المسلمين به، مُهجورًا فيهم دُهورًا مِن الزَّمن؛ حتَّىٰ جاء بعض المستشرقينَ فأرجعوا كثيرًا مِن الآياتِ

⁽١) فنقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيده (ص/٣٦٧).

والأحاديث إلىٰ التُراثِ الكِتابيّ -زعموا- كي يخلُصوا إلىٰ أنَّ الإسلامَ ما هو إلَّا اختراعٌ مِن محمَّدٍ ﷺ، وأنَّه استقىٰ خليطَ معارفِه مِن صُحفِ أهلِ الكتابِ وتشريعانِهم.

ففي نهاية القرن السَّابِع عشر الميلادي، أخرجَ المستشرق (هربلو Herbelot) (١٦٩٥) (الميلادي، أخرجَ المستشرق (هربلو السَّنة المتعقد) (المتعقد) والمحطأ، وعمّ فيه أنَّ جملة الأحاديثِ النِّي في «الكُتب السَّنة) والنَّ وغيرها مِن كُتبِ السُّنَن مُعْتَبَسةٌ مِن «التَّلمود» إلى درجة كبيرٍ، وأنَّ السَّريعة المُحمديَّة مُستقاة منها بواسطة اليهودِ الذين دَخلوا في الإسلام، نمَّ تَوَسَّعت فيما بعدُ إلى الاستقاءِ مِن عدَّةٍ دياناتٍ وحَضاراتٍ كانت على صِلة بجزيرةِ المحرب. المحرب.

ثمَّ صار (هربلو) مُلهِمًا لمن جاء بعده في تقسيم حقولِ الدِّراسات الشَّرقيَّة بصورةِ مَوضوعيَّة، والتَّركيزِ علىٰ حقلِ السُّنة النَّبوية تَشكيكًا في صحَّةِ أحاديثها، بالكشفِ عَمَّا أسمَوه بـ «المادَّة الأصليَّة للحديث^{٢١}).

وفي تقرير هذه الشَّبهة، يقول (جولدزيهر): «هناك جُمَل أُخِذت مِن المهدِ القديم، والعهدِ الجديد، وأقوالِ الرَّبانيِّين، أو مَأخوذة مِن الأناجيلِ المَوضوعة، وتعاليم الفلسفةِ اليونانيَّةِ، وأقوالٍ مِن حِكم الفُرس والهنود، كلَّ ذلك أخَذَ مكانّه في الإسلام عن طريقِ (الحديث)، حتَّىٰ لفظُ (أبونا) لم يُعدَم مكانَه في الحديثِ المُعترف به!

وبهذا أصبحت مِلْكًا خاصًا للإسلام بطريق مُباشر أو غير مُباشر تلك الأشياء البعيدة عنه . حتَّىٰ إذا ما نَظرنا إلىٰ الموادِّ المُعدودة في الحديث، ونظرنا إلىٰ الأدبِ الدِّينِي البَهوديِّ، فإنَّنا نسطيعُ أن نعثر علىٰ قِسمٍ كبيرٍ دَخَل الأدبَ الدِّينِيُّ الإسلاميُّ مِن هذه المُصادر اليهوديَّة، (٣٠).

 ⁽١) مستشرق فونسي، صاحب اللمكتبة الشرقية، وهي دائرة معارف عن الشرق نُشرت عام (١٧٣٨م)، انظر
العوسوعة المستشرقين؛ للبدوى (صر١٠٣/).

⁽٢) دموقف الاستشراق من السنة والسيرة النبوية، لأكوم العمري (ص/٧٠-٧١).

⁽٣) «العقيدة والشريعة» (ص/٥١-٥٢).

لقد تَلقَّفت طوائف مِن المَبهورين بهؤلاءِ المستشرقين مِن أصحابِ الاتَّجاهاتِ الفكريَّة المُنحرفةِ هذه الشَّبهةَ، وراحوا يطعنونَ بها في خِصر كلِّ حديثٍ لم يُرُقهم مَتُهُ في «الصَّحيحين» بخاصَة.

فهذا (صالح أبو بكر)، قد فجع المصريِّين بكتابٍ سوَّده باسم «الأضواء القرآنيَّة في اكتساحِ الأحاديث الإسرائيليَّة وتطهير البخاريِّ منها»، يزعم فيه اكتشاف (ماتةِ وعشرين) حديثًا مكذوبًا دَسَّها اليهود في الحديث وهي في "صحيح البخاري»، وأنَّ موضوعها طُوِيَ لمجرَّد أنَّ البخاريُّ ومسلمًا قد حكما. البخاريُّ،

ويقول (جمال البناً) في إحدى بوائقه: «تَتناول كتابًا يقولون عنه أصدقُ كتابٍ بعد كتاب الله، ووَصَل بن الشَّهرةِ أَنْ يحلف النَّاسُ به! وهو «صحيح البخاري» .. فالأحاديثُ الَّتي سنعرِضُها منه تَتَّيم بالإسرائيليَّات، وهي أكثر صُور الوَضعِ وضوحًا، حتَّىٰ تكاد تقول: خُذوني! ومع هذا فقد صَنَّقها أجيالُ المسلمين، ودافَةٍ عنها جلُّ الفقهاءه(").

ومثله (نيازي) قد رَعمَ أنَّ كثيرًا مِن أحاديث «الصَّحيحين» مأخوذة مِن أهل الكتاب بواسطة كعب الأحبار، بل يرى أنَّ أغلب الأحاديث النَّبويَّة -منها الصَّحيحان- أصلها من التَّوراة والإنجيل المحرَّفين! (٢) مُستشهدًا على ذلك بقوله: «لولا أنِّي دَرستُ التَّوراة والإنجيل والتَّلمود دِراسةٌ مُستفيضةٌ، لما كانت عندي القُدرة لعمفة مَصاردها» (١٠).

⁽١) انظر «السنة المفترئ عليها» (ص/ ٢٨٣).

⁽٢) جريدة «المصري اليوم» ٢٠٠٧/٨/١٥ عدد ١١٥٨.

⁽٣) ددين السلطانة (ص/٧١٣)

⁽٤) «دين السلطان» (ص/٣٠٣)، وهنا ظهر تأثر المولف به (جولدزيهر)، وبفكرة كتاب فأحجار على رقمة الشطرنج» لا (وليام غاي كار) الذي نسب كل أحداث التّاريخ لفعل اليهود، وهو من مراجع (نيازي) كما في ددين السلطان» (ص/١٥٠).

وقد بَلغَ الحُمق بهذا الرَّجل مَداه! حين زَعَم أنَّ البخاريِّ متقصَّدٌ لإدخالِ هذه الإسرائبليَّات في "صحيحه" دون التَّصريح بذلك، لأنَّه "أحبُّ أن يُنبَّهنا إلىٰ ما يفعلُه المنافقون الحاقِدون في دينِنا، ولكنُّ لا حياةً لمِن تُناديّ؛(١٦)

أمًّا (محمَّد حمزة التُّونسي)، فقد ادَّعيْ على «الصَّحيحين» امتلاءهما بأحاديث خُرافة مختلَفة أسهم فيها أبو هريرة و حدد حراة روايته عن كعب الأحبار (٢٠) مُستشهدًا على ذلك بما قاله عَدُوَّان لَدودانِ لأبي هريرة احيث قال: «يَلْفِت أبو رَيَّة انتباهَنا أيضًا في كتابَيه إلى الأحاديث ذات البِنية الأسطوريَّة التي اشتملَ عليها صحيح البخاريِّ ومسلم، والَّتي اتَّفَق موقفُ أبي ريَّة منها مع موقف عبد الحسين العامليّ (٣).

والَّذِي يَظهر من سبب نزق هؤلاء بمُقدة الإسرائيليَّات في زماننا هذا بخاصَّة، وأخذ هذا الموضوع حيِّرًا كبيرًا من التَّفكير النَّقدي المُعاصر للتُّراث الشَّرعي الإسلاميِّ، راجعٌ إلىٰ ثلاثة أمور:

الأوَّل: ما انطبع في ذهن المسلمين من افتراء بني إسرائيل على الأنبياء وإلصاق التَّهم بهم.

النَّاني: لكثرةِ ما تُتوقِل مِن آثارِهم في الأوساطِ العِلميَّة، وِيُؤُّن مِن مَرويَّاتهم في مختلف الفنونِ الشَّرعيَّةِ، التَّفسير منها والمَلاحم علىٰ وجه الخصوص⁽⁴⁾.

الثّالث: الواقع المُعاصر الَّذي أسلمَ زمامَ قَوْدِه لليهود، وظهورهم بمَظهر المُتمكِّن مِن إعمالِ مُخطَّطاتِه في المُجتمعات بدهاءٍ، واختراقِ الأنظمةِ الحاكمةِ، وإذلالهم للأمَّةِ الإسلاميَّة في فلسطين وغيرها^(٥).

والله تعالىٰ أعلم.

⁽۱) ددین السلطانه (ص/۳۰۹).

 ⁽٢) كمب بن ماتع الحميري أبو إسحاق، المعروف بكعب الأحبار: كان من أهل اليمن، فسكن الشام،
 أدرك التي هي وأسلم فن خلافة أبن بكر في، ثقة عند المُحدَّثين، مات في آخر خلافة عثمان في،
 انظر داعلام البلاء، (٩٨/٣٨).

⁽٣) «الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث؛ لمحمد حمزة (ص/٢٢٦).

⁽٤) انظر «الحداثة وموقفها من السُّنة؛ لحارث فخري (ص/١٦٠).

⁽٥) انظر فشرح مقدمة التسهيل في التفسير، لمساعد الطيار (ص/١١٩).